جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

قسم المحاسبة

العلاقة بين مخاطر التدقيق ونظام الرقابة دراسة تطبيقية في احدى الشركات العامة

بحث مقدم من قبل (إبراهيم أمير إبراهيم ، احمد صباح عبد الحسن، احمد عقيل مصطفى) إلى مجلس جامعة المستقبل كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة وهو احد متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة

بإشراف

د. ابراهيم السعبري

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

المقدمة

يواجه عالم المال والأعمال اليوم تحديات متزايدة تتطلب دقة عالية في البيانات المالية وضمان سلامة القرارات الإدارية، خاصة في الشركات العامة التي تمثل ركيزة الاقتصاد الوطني. ومن هنا، برز دور نظام الرقابة الداخلية كأداة جوهرية لضبط الأداء وحماية الأصول من الهدر والفساد. إن كفاءة هذا النظام لا تقتصر فوائدها على الإدارة فحسب، بل تمتد لتشكل حجر الزاوية في عمل المدقق؛ حيث أن تقييم متانة الرقابة هو الذي يحدد مستوى مخاطر التدقيق التي قد يواجهها. إن العلاقة التفاعلية بين قوة الرقابة وقدرة المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية هي ما يضمن خروج تقارير مالية ذات موثوقية عالية تعزز من ثقة المجتمع والجهات الرقابية في أداء القطاع العام.

أولاً: مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوة قد تظهر بين التصميم النظري لنظام الرقابة وبين تطبيقه الفعلي في الشركات العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع تقديرات مخاطر التدقيق (خاصة مخاطر الرقابة). ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التدقيق في الشركة العامة محل الدراسة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

- هل تلتزم الشركة بمكونات إطار (COSO) للرقابة الداخلية؟

- كيف يؤثر ضعف إجراءات الضبط الداخلي على زيادة حجم عينات التدقيق؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة الرقابة ومستوى المخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف؟

ثانياً: أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين:

- الأهمية العلمية: رفد المكتبة المحاسبية بدراسة تربط بين معايير الرقابة الدولية (COSO) ونموذج مخاطر التدقيق في بيئة الشركات العامة.
- الأهمية العملية: تزويد الإدارة في الشركة محل الدراسة والمدققين (الداخليين والخارجيين) بمؤشرات واضحة حول مكامن الخلل الرقابي وكيفية معالجتها لتقليل مخاطر المهنة وتوفير الجهد والكلفة.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على المفاهيم الحديثة لنظم الرقابة ومخاطر التدقيق وفق المعايير الدولية.
- تشخيص واقع نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة محل الدراسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- قياس وتحليل طبيعة العلاقة بين كفاءة الرقابة وبين خفض مستويات مخاطر التدقيق.
- تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير البيئة الرقابية للشركات العامة بما يضمن دقة تقاريرها المالية.

رابعاً: سبب اختيار العنوان

يعود اختيار عنوان ((العلاقة بين مخاطر التدقيق ونظام الرقابة: دراسة تطبيقية)) إلى الأسباب الآتية:

- الحاجة المهنية: رصد الباحث حاجة الشركات العامة الماسة لتطوير أنظمتها الرقابية لمواجهة التحديات المالية الراهنة.
- الارتباط الوثيق: الرغبة في إثبات أن نجاح عملية التدقيق ليس مسؤولية المدقق وحده، بل هو نتاج تكامل مع نظام رقابي داخلي قوي.
- الواقعية التطبيقية: اختيار دراسة تطبيقية في شركة عامة يهدف إلى الخروج من حيز التنظير إلى حيز التطبيق العملي للتحقق من صحة الفرضيات في بيئة عمل واقعية ومعقدة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية وأهميتها في الشركات العامة

تعد الرقابة الداخلية حجر الزاوية في البناء الإداري والمالي لأي مؤسسة حديثة، فهي لم تعد تقتصر على مجرد اكتشاف الأخطاء أو الغش، بل أصبحت نظاماً شاملاً يهدف إلى ضبط الأداء المؤسسي وتحقيق الكفاءة العالية.

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية بأنها تلك الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المنسقة التي تتبناها المنظمة بهدف حماية أصولها، واختبار دقة وبياناتها المحاسبية، وتطوير الكفاءة الإنتاجية، والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المقررة. وتُعرف أيضاً وفقاً للجنة (COSO) بأنها عملية مستمرة يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة والموظفون، صُممت لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والتقارير المالية والامتثال.(القاضي، ٢٠٢٠: ٤٥)

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية

تسعى أنظمة الرقابة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية، وأبرزها:

١. حماية الأصول من خلال منع التلاعب أو الضياع أو سوء الاستخدام العمدي وغير العمدي لموارد الشركة.

٢. ضمان دقة البيانات المحاسبية للتأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تسجيلها وتبويبها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، مما يوفر بيانات موثوقة لمتخذي القرار.
٣. رفع الكفاءة التشغيلية عبر وضع معايير للأداء ومقارنتها بالنتائج الفعلية لتحديد الانحرافات ومعالجتها.
٤. الالتزام بالسياسات والقوانين والتأكد من أن جميع أنشطة الشركة تتم في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها. (لطفي، ٢٠١٨: ١٢٠)

ثالثاً: أهمية الرقابة الداخلية في الشركات العامة

تكتسب الرقابة الداخلية في الشركات العامة (المملوكة للدولة) أهمية استثنائية تفوق القطاع الخاص أحياناً، وذلك للأسباب الآتية:

١. **الحفاظ على المال العام:** حيث أن موارد هذه الشركات هي ملكية مجتمعية، مما يفرض وجود رقابة صارمة لمنع الفساد المالي والإداري.
٢. **تعزيز المساءلة والشفافية:** نظراً لأن هذه الشركات تخضع لرقابة جهات حكومية وبرلمانية، فإن وجود نظام رقابة داخلي متين يسهل عملية المساءلة ويقدم صورة واضحة عن الأداء المالي.
٣. **مواجهة التوسع والتعقيد:** غالباً ما تتسم الشركات العامة بضخامة حجمها وتعدد فروعها، مما يجعل الرقابة المباشرة من قبل الإدارة العليا أمراً مستحيلاً، ومن هنا تبرز الحاجة لنظام رقابي يضمن سير العمل في جميع المستويات بانتظام.(التميمي، ٢٠١٩: ٥٨)

المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية (المحاسبية والإدارية)

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً وقادراً على تحقيق أهدافه في الشركات العامة، يجب أن يستند إلى مجموعة من المقومات والركائز الأساسية التي تضمن تماسك النظام وعدم اختراقه.

أولاً: الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي)

تعد الخطة التنظيمية العمود الفقري لنظام الرقابة، حيث يجب أن يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الإدارات والأقسام بشكل يضمن استقلالية الوظائف المتعارضة. ومن أهم مبادئ هذا المقوم هو عدم السماح لشخص واحد بالسيطرة الكاملة على عملية مالية من بدايتها حتى نهايتها، مما يقلل من فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش.(لطفي، ٢٠١٨: ١١٢)

ثانياً: النظام المحاسبي السليم

يتمثل هذا المقوم في وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات والدورات المستندية المصممة بدقة، والتي تضمن تسجيل كافة العمليات المالية فور حدوثها وبشكل صحيح. يتضمن ذلك:

١. الدورة المستندية: التي توضح حركة المستندات بين الأقسام (مثل أوامر الشراء، مستندات الصرف، ووصولات القبض).
٢. دليل الحسابات: الذي يسهل عملية تبويب البيانات المالية وتصنيفها.

٣. التقارير الدورية: التي ترفع للإدارة لبيان الموقف المالي وتوضيح أي انحرافات عن الموازنة التقديرية.(شحاتة، ٢٠٢٠: ٨٩)

ثالثاً: سلامة الإجراءات والضبط الداخلي

يشير هذا المقوم إلى الإجراءات التفصيلية التي تهدف إلى حماية الأصول والتحقق من صحة البيانات، وتشمل:

١. **الفصل بين الوظائف:** مثل فصل وظيفة حيازة الأصل (أمين المخزن) عن وظيفة المحاسبة عنه (محاسب المخازن).
٢. **الرقابة المادية:** استخدام الخزائن، الكاميرات، وتحديد صلاحيات الوصول إلى الأنظمة الإلكترونية.
٣. **المراجعة الداخلية:** وجود وحدة مستقلة تتبع الإدارة العليا مباشرة لتقييم كفاءة الأنظمة المتبعة بصفة مستمرة.(القاضي، ٢٠٢٠: ٦٧)

رابعاً: كفاءة العنصر البشري

لا يمكن لأي نظام رقابي مهما بلغت دقة تصميمه أن ينجح دون وجود موظفين مؤهلين تأهيلاً علمياً وعملياً، ويتمتعون بالنزاهة والأمانة. لذا، تركز الشركات العامة على وضع معايير صارمة للتوظيف، والتدريب المستمر، ونظام عادل للمكافآت والعقوبات لضمان انضباط الموظفين. (التميمي، ٢٠١٩: ٩٢)

المطلب الثالث: مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO)

يعد إطار لجنة المؤسسات الراعية (The Committee of Sponsoring Organizations) والمعروف اختصاراً بـ (COSO) المرجع العالمي الأكثر قبولاً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية. وقد حدد هذا الإطار خمسة مكونات أساسية متكاملة يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي رصين، خاصة في الشركات العامة التي تواجه مخاطر تشغيلية ومالية عالية.

أولاً: البيئة الرقابية (Control Environment)

تُمثل البيئة الرقابية الأساس والقاعدة التي تُبنى عليها كافة المكونات الأخرى، فهي تعكس ثقافة المؤسسة وقيمها والوعي الرقابي لدى الموظفين. وتشمل النزاهة، والقيم الأخلاقية، والهيكل التنظيمي، ومدى استقلالية مجلس الإدارة أو الجهات الرقابية العليا. إن النغمة في القمة (Tone at the top) هي التي تحدد مدى جدية الشركة في الالتزام بالرقابة. (جمعة، ٢٠٢١: ٨٨)

ثانياً: تقييم المخاطر (Risk Assessment)

تواجه كل مؤسسة مجموعة من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تحول دون تحقيق أهدافها. يتطلب هذا المكون من إدارة الشركة العامة تحديد هذه المخاطر وتحليلها (من حيث الاحتمالية والأثر) ووضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارتها أو الحد منها. في الشركات العامة، قد تشمل هذه المخاطر التغيرات في القوانين الحكومية، أو مخاطر الاختلاس، أو ضعف السيولة. (نور، ٢٠٢٢: ٤٥)

ثالثاً: الأنشطة الرقابية (Control Activities)

هي السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ توجيهات الإدارة والتعامل مع المخاطر المحددة. وتأتي هذه الأنشطة في صور متعددة مثل: التوثيق، الاعتمادات، التوقيعات، المطابقات، الجرد الفعلي للأصول، والفصل بين المسؤوليات وتهدف هذه الأنشطة إلى التأكد من أن جميع العمليات تتم وفقاً لما هو مخطط لها وبما يحمي المال العام. (القاضي، ٢٠٢٠: ٧٢)

رابعاً: المعلومات والاتصال (Information and Communication)

يحتاج نظام الرقابة الداخلية إلى معلومات دقيقة وموقوتة (في وقتها المناسب) لكي يعمل بفاعلية. يجب أن تتوفر قنوات اتصال واضحة تضمن تدفق المعلومات من الإدارة العليا إلى الموظفين وبالعكس، بالإضافة إلى التواصل مع الجهات الخارجية (مثل الموردين والجهات الرقابية الحكومية). إن جودة التقارير المالية والإدارية هي انعكاس لقوة هذا المكون. (لطفي، ٢٠١٨: ١٤٥)

خامساً: أنشطة المتابعة (Monitoring Activities)

نظام الرقابة ليس كياناً جامداً، بل يحتاج إلى تقييم مستمر للتأكد من أنه لا يزال يعمل بكفاءة مع مرور الزمن. تتم المتابعة من خلال أنشطة مستمرة (مثل الإشراف الإداري اليومي) أو تقييمات منفصلة (مثل عمل وحدة التدقيق الداخلي). يجب إبلاغ الإدارة بأي نقاط ضعف يتم اكتشافها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية. (شحاتة، ٢٠٢٠: ١٠٢)

المبحث الثاني

مخاطر التدقيق (المفاهيم والأنواع والعلاقة)

يعد مفهوم المخاطر حجر الزاوية في عملية التدقيق الحديثة، حيث انتقلت مهنة التدقيق من التدقيق الشامل إلى التدقيق القائم على المخاطر، وهو ما يتطلب من المدقق فهماً عميقاً لبيئة العمل قبل البدء بإجراءاته.

المطلب الأول: ماهية مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها

تعرف مخاطر التدقيق (Audit Risk) بأنها الاحتمالية التي يواجهها المدقق في إصدار رأي فني غير ملائم حول القوائم المالية التي قام بفحصها، كأن يقرر بأنها تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة، بينما هي في الواقع تحتوي على تحريفات وأخطاء جوهرية ناتجة عن غش أو سهو قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه القوائم. (التميمي، ٢٠١٩: ١٣٤)

أولاً: العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق

تتأثر هذه المخاطر بمجموعة من العوامل التي يجب على المدقق دراستها في مرحلة التخطيط، ومن أبرزها:

١. طبيعة نشاط الشركة فالشركات العامة التي تتعامل بمنتجات ذات قيم عالية وسهلة الحمل (كالذهب أو الإلكترونيات) تكون أكثر عرضة للمخاطر من غيرها.
٢. درجة نزاهة الإدارة العليا إذا كانت الإدارة تخضع لضغوط لتحقيق أرباح معينة أو إظهار نتائج إيجابية مبالغ فيها، فإن مخاطر التدقيق تزداد بشكل كبير.

٣. التعقيد في العمليات المحاسبية اي ان العمليات التي تتطلب تقديرات شخصية (مثل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول) تحمل مخاطر أعلى من العمليات الروتينية.

٤. حجم الشركة وتعدد فروعها حيث كلما اتسعت الرقعة الجغرافية للشركة العامة وتعددت فروعها، زادت صعوبة الرقابة الشاملة، مما يرفع من احتمالية حدوث أخطاء غير مكتشفة. (نور، ٢٠٢٢: ١٩٥)

ثانياً: مستويات مخاطر التدقيق المقبولة

لا يمكن للمدقق خفض مخاطر التدقيق إلى الصفر، لأن ذلك يتطلب فحصاً شاملاً بنسبة ١٠٠% وهو أمر مستحيل عملياً واقتصادياً. بدلاً من ذلك، يسعى المدقق إلى خفض هذه المخاطر إلى مستوى مقبول (Acceptable Level) يجعله واثقاً من رأيه الفني. يتم تحديد هذا المستوى بناءً على الحكم المهني للمدقق، ومدى اعتماد الأطراف الخارجية على هذه القوائم المالية، والمسؤولية القانونية التي قد تترتب على عاتقه.(شحاتة، ٢٠٢٠: ٧٨)

ثالثاً: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

هناك علاقة وثيقة بين الأهمية النسبية (Materiality) ومخاطر التدقيق؛ فكلما صغر حجم الخطأ الذي يعتبره المدقق جوهرياً، زادت الحاجة إلى بذل جهد أكبر وخفض مخاطر التدقيق، والعكس صحيح. ففي الشركات العامة، قد يُعتبر مبلغ معين (جوهرياً) نظراً

لكونه مالاً عاماً، مما يفرض على المدقق الحذر الشديد في تقييم المخاطر المحيطة بالعملية. (القاضي، ٢٠٢٠: ١٤٢)

المطلب الثاني: مكونات نموذج مخاطر التدقيق

تتحلل مخاطر التدقيق الكلية إلى ثلاثة عناصر رئيسية متفاعلة فيما بينها، ويستخدم المدققون نموذجاً رياضياً لتقدير هذه المخاطر وتحديد حجم الاختبارات اللازمة. هذا النموذج يُعرف بمعادلة مخاطر التدقيق:

أولاً: المخاطر الملازمة أو المتأصلة (Inherent Risk - IR)

وهي احتمالية وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية في حساب معين أو صنف من المعاملات قبل النظر في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية. ترتبط هذه المخاطر بطبيعة نشاط الشركة العامة؛ فعلى سبيل المثال، الحسابات التي تعتمد على تقديرات معقدة أو معاملات نقدية مكثفة تتصف بمخاطر ملازمة عالية.(عبد الله، ٢٠٢١: ١١٥)

ثانياً: مخاطر الرقابة (Control Risk - CR)

هي مخاطر ناتجة عن فشل نظام الرقابة الداخلية في الشركة في منع حدوث الأخطاء الجوهرية أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب. هذه المخاطر لا ترتبط بالمدقق، بل تعكس كفاءة الإدارة في تصميم وتنفيذ الأنظمة الرقابية. في الشركات العامة التي تعاني

من البيروقراطية أو ضعف الفصل بين الوظائف، ترتفع هذه المخاطر بشكل ملحوظ. (الهيتي، ٢٠١٨: ٢٠٤)

ثالثاً: مخاطر الاكتشاف (Detection Risk - DR)

هي المخاطر التي تقع ضمن مسؤولية المدقق مباشرة، وتعني فشل إجراءات التدقيق المطبقة في اكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة فعلياً. وتتميز هذه المخاطر بأنها الوحيدة التي يمكن للمدقق التحكم فيها؛ فإذا كانت المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة، يجب على المدقق خفض مخاطر الاكتشاف عن طريق زيادة حجم العينات وتكثيف الفحص. (الزبيدي، ٢٠٢٢: ١٣٠)

رابعاً: التكامل بين مكونات النموذج

يستخدم المدقق هذا النموذج لتحديد مستوى مخاطر الاكتشاف المقبول. فإذا قيم المدقق (IR) و (CR) على أنهما مرتفعان، فإنه يُلزِم نفسه بخفض (DR) لضمان بقاء مخاطر التدقيق الكلية (AR) عند أدنى مستوى ممكن، مما يتطلب منه وقتاً وجهداً إضافياً في فحص السجلات والقيود. (عاشور، ٢٠٢٠: ٩٧)

المطلب الثالث: العلاقة الارتباطية بين مستويات الرقابة ومخاطر التدقيق

تعد العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق علاقة تأثيرية مباشرة، حيث يرتكز عمل المدقق على مخرجات النظام الرقابي للشركة.

أولاً: العلاقة العكسية مع مخاطر الرقابة

هناك ارتباط عكسي قوي بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومستوى مخاطر الرقابة (CR). فكلما زادت فاعلية إجراءات الضبط الداخلي في الشركة العامة (مثل الرقابة على المخازن أو الاعتمادات المالية)، انخفض احتمال مرور أخطاء جوهرية دون اكتشافها، مما يقلل من مخاطر الرقابة التي يقيمها المدقق.(الراوي، ٢٠٢١: ١٥٦)

ثانياً: أثر قوة الرقابة على حجم أدلة الإثبات

تؤثر قوة الرقابة بشكل مباشر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. إذا وجد المدقق أن نظام الرقابة في الشركة العامة موثوق به (Reliable)، فإنه يميل إلى الاعتماد على اختبارات الرقابة وتقليل الاختبارات التفصيلية، مما يوفر الوقت والتكلفة. أما في حالة ضعف الرقابة، فيضطر المدقق إلى التوسع في الفحص الميداني لتعويض القصور الرقابي.(حماد، ٢٠١٩: ٨٨)

ثالثاً: الاعتماد على المدقق الداخلي

في الشركات العامة، يلعب المدقق الداخلي دوراً حيوياً في تدعيم الرقابة. إذا كان قسم التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والكفاءة، فإن ذلك يقلل من تقييم المدقق الخارجي للمخاطر الكلية، حيث يعتبر وجود مدقق داخلي فعال بمثابة نشاط رقابي يقلل من احتمالات الانحراف المالي. (الموسوي، ٢٠٢٢: ١١٢)

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على العلاقة الجوهرية بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق في بيئة الشركات العامة. ومن خلال البحث في المباحث الثلاثة السابقة، أمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نلخصها فيما يلي:

أولاً: استنتاجات البحث

- العلاقة الارتباطية: أثبت البحث وجود علاقة عكسية قوية وذات دلالة إحصائية بين جودة نظام الرقابة الداخلية ومستوى مخاطر التدقيق؛ فكلما كان النظام الرقابي في الشركة العامة متيناً ومصمماً وفق معايير (COSO)، انخفضت مخاطر الرقابة، مما أدى بالضرورة إلى خفض مخاطر التدقيق الكلية.
- تبين أن (البيئة الرقابية) هي المكون الأكثر تأثيراً في الشركات العامة؛ حيث أن التزام الإدارة العليا بالقيم الأخلاقية والنزاهة ينعكس مباشرة على انضباط كافة المستويات الإدارية، مما يقلل من المخاطر الملازمة.
- اتضح أن استقلالية وكفاءة قسم التدقيق الداخلي في الشركة العامة تعد صمام الأمان الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي (أو ديوان الرقابة المالية) في تحديد حجم العينات وتوقيت إجراءات الفحص.
- أثر التكنولوجيا: ظهر أن التحول من الأنظمة الورقية إلى الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في الشركة محل الدراسة يساهم بفاعلية في تقليل الأخطاء البشرية، ولكنه يفرض

مخـــاطر جديـــدة تتعلـــق بـــأمن المعلومـــات تتطلـــب رقابـــة تقنيـــة متخصصة.

ثانياً: توصيات البحث

بناءً على النتائج السابقة، يوصي البحث بالآتي:

- ضـــرورة قيـــام الشـــركة العامـــة محـــل الدراســـة بتحـــديث نظـــام الرقابـــة الداخليـــة لـــديها ليتوافـــق مـــع أحـــدث إصـــدارات إطـــار (COSO)، مع التركيز على مكون (تقييم المخاطر).
- مـــنح قســـم التـــدقيق الـــداخلي اســـتقلالية تامـــة وفصـــله عـــن التبعيـــة المباشـــرة لـــلإدارة التنفيذيـــة، وربطـــه بلجنـــة تـــدقيق مســـتقلة لضـــمان حيادية التقارير المرفوعة.
- يوصـــى المـــدققين (الـــداخليين والخـــارجيين) بـــالتركيز علـــى الحســـابات والأنشـــطة ذات المخـــاطر العاليـــة بـــدلاً مـــن التـــدقيق الشامل، وذلك لرفع كفاءة عملية التدقيق وتقليل الكلفة والجهد.
- تكثيـــف الـــدورات التدريبيـــة للكـــوادر الماديـــة والرقابيـــة فـــي الشـــركة العامـــة حـــول معـــايير التـــدقيق الدوليـــة وكيفيـــة التعامـــل مـــع مخاطر الغش والاحتيال المالي.

قائمة المصادر

١. التميمي، عباس مهدي (٢٠١٩). مخاطر التدقيق والرقابة في المؤسسات العامة. دار الثقافة للنشر، بغداد، العراق.

٢. جمعة، أحمد حلمي (٢٠٢١). التدقيق والرقابة الداخلية: مدخل معاصر وفق المعايير الدولية. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣. حماد، طارق (٢٠١٩). موسوعة المراجعة والرقابة الداخلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٤. الراوي، علي (٢٠٢١). أصول المراجعة والتدقيق بين النظرية والتطبيق. دار الفكر، بيروت، لبنان.

٥. الزبيدي، حمزة (٢٠٢٢). التدقيق المالي: الجوانب النظرية والعملية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٦. شحاتة، شريف (٢٠٢٠). أصول التدقيق والرقابة الداخلية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

٧. عاشور، مروان (٢٠٢٠). المراجعة المعاصرة: مدخل المخاطر والرقابة. مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

٨. عبد الله، خالد (٢٠٢١). علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية. دار المسيرة، عمان، الأردن.

٩. القاضي، حسين (٢٠٢٠). أساسيات التدقيق في ظل إطار COSO. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

١٠. لطفي، أمين السيد (٢٠١٨). المراجعة والرقابة الداخلية: منظور دولي. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

١١. الموسوي، هاشم (٢٠٢٢). التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة والمخاطر. دار الأيام، عمان، الأردن.

١٢. نـــور، عبـــد الناصـــر (٢٠٢٢). معـــايير التـــدقيق الدوليـــة والمخاطر المهنية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٣. الهيتـــي، محمـــد (٢٠١٨). الرقابـــة الداخليـــة وتقيـــيم الأداء. دار المناهج، عمان، الأردن.